S/RES/1400 (2002)
الأمـم المتحـدة
Distr.: General
28 March 2002



مجلس الأمن

القرار ١٤٠٠ (٢٠٠٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٥٠٠، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة بشأن الحالة في سيراليون،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها،

وإذ يرحب باجتماع رؤساء دول اتحاد نهر مانو الذي عُقد في الرباط في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بناء على دعوة من جلالة ملك المغرب،

وإذ يرحب بالتقدم الإضافي الذي أُحرز في عملية السلام في سيراليون، بما في ذلك إلغاء حالة الطوارئ، وإذ يشيد بالدور الإيجابي الذي أدته بعثة الأمم المتحدة في سيراليون فيما يتعلق بالنهوض بعملية السلام، وإذ يدعو إلى مواصلة تعزيزها،

وإذ يشجع شبكة السلام النسائية التابعة لاتحاد نهر مانو وغيرها من مبادرات المجتمع المدني على مواصلة المساهمة في إرساء السلام الإقليمي،

وإذ يقرر أن الحالة في سيراليون تشكل تهديدا للسلام والأمن في هذه المنطقة،

وإذ يُعرب عن قلقه إزاء الحالة الهشة السائدة في منطقة نهر مانو، والزيادة الكبيرة في أعداد اللاجئين، والعواقب الإنسانية التي تعرض لها السكان المدنيون واللاجئون والمشردون داخليا في المنطقة،

وإذ يشدد على أهمية عقد انتخابات حرة ونزيهة تتسم بالشفافية ويشترك فيها الجميع، وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة سيراليون ولجنة الانتخابات الوطنية في سيراليون فيما يتعلق بأعمال التحضير للانتخابات، ولا سيما تسجيل الناخبين،

وإذ يؤكد من جديد أهمية بسط سلطة الدولة الفعلية في جميع أنحاء البلد، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا طوعا ودون أي عوائق، وإبداء الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون، واتخاذ إجراءات فعالة بشأن الإفلات من العقاب والمساءلة، وإذ يولي اهتماما خاصا لحماية النساء والأطفال، وإذ يؤكد استمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الغايات،

وإذ يرحب بالاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لسيراليون، والتوصيات المنبثقة عن بعثة التخطيط بشأن إنشاء محكمة خاصة لسيراليون (S/2002/246)، وعن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/2002/267)، التي تقضي بضرورة أن تقوم البعثة بتزويد المحكمة الخاصة بالدعم الإداري وأشكال الدعم الأخرى ذات الصلة،

وإذ يشدد على أهمية مواصلة البعثة للدعم الذي تقدمه لحكومة سيراليون، تعزيزا للسلام والاستقرار بعد الانتخابات،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/2002/267)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر اعتبارا من ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢؛

٢ - **يعرب عن تقديره** للدول الأعضاء التي تزود البعثة بالقوات وبعناصر الدعم، ولتلك الدول التي التزمت بأن تفعل ذلك؛

٣ - **يرحب** بالمفهوم العسكري لعمليات البعثة لعام ٢٠٠٢ الوارد في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/2002/267)، ويطلب إلى الأمين العام إبلاغ المجلس على فترات منتظمة بالتقدم الذي تحرزه البعثة في تنفيذ جوانبها الرئيسية وفي التخطيط لمراحلها المقبلة؛

٤ - **يشجع** حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية على تعزيز جهودهما الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الموقَّع بين حكومة سيراليون والجبهة في أبوجا، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1091)، والذي تم التأكيد عليه من جديد في الاجتماع الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية في أبوجا في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١؛

٥ - **يشجع** حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية، ويؤكد في هذا الصدد أهمية إعادة إدماج

الجبهة في مجتمع سيراليون وتحويلها إلى حزب سياسي، ويطالب بإزالة جميع الهياكل العسكرية غير الحكومية فورا وعلى نحو يتسم بالشفافية؛

٦ - **يرحب** بإتمام عملية نزع السلاح رسميا، ويعرب عن القلق إزاء العجز المالي الخطير الذي يعاني منه الصندوق الاستئماني الذي تساهم فيه جهات مانحة متعددة الأطراف لصالح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويحث حكومة سيراليون على السعي بهمة من أجل حشد الموارد الإضافية التي تلزم بصورة ماسة من أجل إعادة الإدماج؛

٧ - **يؤكد** أن تنمية القدرات الإدارية لحكومة سيراليون أمر أساسي لإحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة، ولعقد انتخابات حرة ونزيهة، ومن ثم، يحث حكومة سيراليون على أن تقوم، بمساعدة البعثة، ووفقا لولايتها، بالتعجيل بإعادة السلطة المدنية والخدمات العامة إلى جميع أنحاء البلد، ولا سيما في مناطق استخراج الماس، بما في ذلك نشر الموظفين الحكوميين وأفراد الشرطة الأساسيين ونشر جيش سيراليون للاضطلاع بمهام الأمن على الحدود، ويدعو الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم المساعدة في طائفة واسعة من الجهود المبذولة للإنعاش؛

٨ - **يرحب** بإنشاء العنصر المعني بالانتخابات في البعثة، وبتعيين ٣٠ مستشارا إضافيا من مستشاري الشرطة المدنية لدعم حكومة سيراليون وشرطتها في أعمال التحضير للانتخابات؛

٩ - **يرحب** بالتوقيع في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ على الاتفاق المبرم بين حكومة سيراليون والأمم المتحدة بشأن إنشاء محكمة خاصة لسيراليون، على النحو المتوخى في القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠)، المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، ويحث الجهات المانحة على أن تقوم على وجه السرعة بسداد ما تعهدت به للصندوق الاستئماني للمحكمة الخاصة، ويتطلع لبدء عمليات المحكمة سريعا، ويوافق على قيام البعثة، دون الإخلال بقدراتها بتزويد المحكمة الخاصة بالدعم الإداري وأشكال الدعم الأخرى، على أساس رد التكاليف؛

١٠ - **يرحب** بما أحرزته حكومة سيراليون، بالاشتراك مع الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرهما من الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة، من تقدم فيما يتعلق بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، ويحث الجهات المانحة على أن تقوم على وجه الاستعجال باعتماد أموال لها؛

١١ - **يرحب** باجتماع القمة الذي عقده رؤساء دول اتحاد نهر مانو في الرباط في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، ويحث الرؤساء على مواصلة الحوار وعلى تنفيذ التزاماتهم المتعلقة ببناء السلام وإرساء قواعد الأمن في المنطقة، ويشجع الجهود المستمرة التي تبذلها الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التوصل إلى تسوية دائمة ونهائية للأزمة في منطقة اتحاد نهر مانو؛

١٢ - **يعرب عن قلقه البالغ** إزاء العنف، ولا سيما العنف الجنسي، الذي عانت منه النساء والأطفال، في أثناء الصراع الذي شهدته سيراليون، ويؤكد أهمية معالجة هذه القضايا على نحو فعال؛

١٣ - **يعرب عن بالغ قلقه** إزاء الأدلة التي عثرت عليها البعثة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وحالات خرق القانون الإنساني، والتي ترد في الفقرات من ٣٨ إلى ٤٠ من تقرير الأمين العام، المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/2002/267)، ويشجع البعثة على مواصلة عملها، ويطلب إلى الأمين العام في هذا السياق أن يوفر مزيدا من التقييم في التقرير المقرر أن يقدمه في شهر أيلول/سبتمبر، ولا سيما فيما يتعلق بحالة النساء والأطفال الذين تعرضوا للمعاناة في أثناء الصراع؛

١٤ - **يعرب عن قلقه البالغ** إزاء ادعاءات تفيد باحتمال تورط بعض موظفي الأمم المتحدة في اعتداءات جنسية على النساء والأطفال في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة، ويؤيد السياسة التي ينتهجها الأمين العام بعدم التسامح مطلقا إزاء مثل هذه الاعتداءات، ويتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام عن نتائج التحقيق في هذه الادعاءات، ويطلب إليه تقديم توصيات بشأن كيفية الحيلولة دون ارتكاب أي من هذه الجرائم في المستقبل، ويهيب في الوقت نفسه بالدول المعنية أن تتخذ التدابير الضرورية لتقديم مواطنيها المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة؛

١٥ - **يشجع** الدعم المستمر الذي تقدمه البعثة، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، للعائدين من اللاجئين والمشردين، ويحث جميع أصحاب المصالح على مواصلة التعاون من أجل تحقيق هذا الهدف وعلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها بموجب اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار؛

١٦ - **يرحب** بعزم الأمين العام على إبقاء الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية والحالة المتعلقة بحقوق الإنسان في سيراليون قيد الاستعراض الدقيق، وعلى أن يبلغ المجلس، بعد إجراء المشاورات الواجبة مع البلدان المساهمة بقوات، بأي توصيات إضافية، ويطلب بصفة خاصة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مؤقتا قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ يقيِّم فيه الحالة بعد الانتخابات وإمكانات تعزيز السلام؛

١٧ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.